الرئيس الفيليبيني يوقع قانونا لتنظيم الأسرة

مانيلا / متابعات:

وقع رئيس الفيليبين بنينو أكينو الثالث مشروع قانون تنظيم الأسرة الذي عرقلته الكنيسة الكاثوليكية لأكثر من عقد من الزمان.

وقالت الناطقة باسم الرئاسة ابيجيل فالتي إن القانون سيدخل حيز التنفيذ الشهر المقبل. وتابعت إن «تمرير قانون الأبوة المسئولة يغلق فصلا اتسم بالانقسام الشديد في تاريخنا - فصل من الإدانة من أولئك الذين دافعوا عن، أو كانوا ضد هذا القانون، سواء في السلطة التشريعية أو في المجتمع المدني».

وأضافت: «وفي الوقت نفسه، فإنه يفتح الباب أمام إمكانية التعاون والمصالحة بين قطاعات مختلفة في المجتمع: مشاركة وحوار لا يتسمان بالعداء، ولكن برغبتنا الجماعية في تحسين رفاهية الشعب الفيليبيني».

ويسمح القانون بالتمويل الحكومي لوسائل منع الحمل التي ستكون متاحة خاصة للنساء الفقيرات.

ويشجع القانون الأبوة المسئولة ويطالب المسئولين بتقديم معلومات عن خيارات تنظيم الأسرة فضلا عن التعليم في مجال الصحة الإنجابية والجنسية.

في تقرير التنمية في العالم 2013

توفير الوظائف وفرص العمل يشكل ركيزة أساسية للتنمية في البلدان النامية

جيم يونغ: على الحكومات إيجاد الوظائف لتحقيق الرخاء ومكافحة الفقر

واشنطن : متابعات:

قال البنك الدولي في تقرير جديد له صدر مؤخرا أن توفير الوظائف وفرص العمل يشكل ركيزة أساسية للتنمية في البلدان النامية، حيث يتجاوز مردودها كثيرا ما تدره من دخل، مشيرا في الوقت نفسه إلى الأهمية الكبيرة للوظائف في الحد من الفقر، وازدهار المدن، وتوفير بدائل عن أعمال العنف للشباب.

جاء ذلك في مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2013: الوظائف" التي تشدد على دور النمو القوي بقيادة القطاع الخاص في خلق الوظائف، موضحة أن الوظائف التي تحقق أقصى فائدة للتنمية يمكنها حفز دورة قوية وفاعلة من النمو. وانتهى التقرير الجديد إلى أن معدلات الفقر تنخفض كلما تمكن الناس، من خلال العمل، من الخروج من براثن الفقر والمعاناة، وكلما مكنت الوظائف النساءَ من زيادة الاستثمار في أطفالهن. ويرى التقرير أن مستوى الكفاءة يزداد كلما صار العمال أكثر إتقاناً لأعمالهم، وكلما ظهر المزيد من الوظائف المنتجة واختفت تلك الأقل إنتاجية. وتزدهر المجتمعات حين تشجع الوظائف التنوع الإثني والثقافي للعمالة، وتوفر بدائل عن الصراع.

تغيير حياة المجتمعات

وفي معرض حديثه عن التقرير، قال رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم: «الوظيفة الجيدة يمكنها تغيير حياة المرء، ويمكن للوظائف المناسبة أن تغير مجتمعات بأسرها. ولابد أن تضع الحكومات إيجاد الوظائف في بؤرة الاهتمام لتحقيق الرخاء ومكافحة الفقر. ومن الأهمية بمكان أن تحافظ الحكومات على علاقة طيبة مع القطاع الخاص الذي يوفر 90 في المائة من جميع الوظائف. ولذلك، ينبغي لنا أن نعمل على تهيئة أفضل السبل اللازمة لمساعدة الشركات والمزارع الصغيرة على النمو. فالوظائف تبعث الأمل في الحياة، وتنشر السلام في ربوع الأرض، ويمكنها جلب الاستقرار إلى البلدان الهشة».

ويؤكد مؤلفو التقرير على أن الوظائف ذات المردود الإنمائي الأكبر هي تلك التي ترفع من مستويات الدخل، وتساعد المدن على الاضطلاع بوظائفها بشكل أفضل، وتربط الاقتصادات الوطنية بالأسواق العالمية، وتحافظ على سلامة البيئة، وتجعل للناس مصلحة في الحفاظ على سلامة مجتمعاتهم.

وتعليقا على ذلك، قال رئيس الخبراء الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس البنك الدولي، كوشيك باسو، «الوظائف هي أفضل ضمانة ضد الفقر والمعاناة. وتلعب الحكومات دورا حيويا في تهيئة بيئة الأعمال الملائمة التي تعزز الطلب على العمالة».

يشار هنا إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية والأحداث الأخيرة الأخرى قد دفعت قضايا العمالة في صدارة الحوار الدائر بشأن التنمية. ووفقا لتقديرات مؤلفي التقرير، الذين استعانوا ببيانات أكثر من 800 تعداد ومسح استقصائي للوصول إلى استنتاجاتهم، يبلغ حجم الأيدي العاملة على مستوى العالم أكثر من ثلاثة مليارات شخص، يعمل نصفهم تقريبا بالزراعة أو بمشاريع عائلية صغيرة، أو يشتغلون بأعمال يومية مؤقتة أو موسمية. ويعاني هؤلاء من ضعف شبكات الأمان أو غيابها في بعض الأحيان، وغالبا ما تكون أجورهم ضئيلة.

تحديات أمام الشباب

من جانبه، قال مدير فريق إعداد مطبوعة «تقرير عن التنمية في العالم» مارتين راما، «ثمة تحديات هائلة أمام الشباب؛ فهناك أكثر من 620 مليون شاب وشابة عاطلون عن العمل أو لا يدرسون. ولكي يتسنى الحفاظ على معدلات العمالة الحالية بين السكان في سن العمل، سيتعين خلق نحو 600 مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم على مدى فترة 15 عاماً».

لكن في الكثير من البلدان النامية حيث يسود فيها النشاط الزراعي والعمالة لحساب النفس، وتضعف شبكات الأمان في أفضل الحالات، يمكن أن تنخفض معدلات البطالة. ويعمل معظم الفقراء في هذه الأماكن لساعات طوال، لكنهم ببساطة يعجزون عن تلبية احتياجاتهم، ناهيك عن انتهاك حقوقهم الأساسية. ولذلك، فإن التقرير يشدد على الأهمية البالغة لجودة الوظائف، وليس فقط عددها.

مراحل لتحقيق الأهداف

ويرسم التقرير نهجاً من ثلاث مراحل لمساعدة الحكومات في تحقيق هذه الأهداف:

❖ أولاً، وضع أساسيات قوية - بما في ذلك تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وإيجاد بيئة مواتية لأنشطة الأعمال، وبناء رأس المال البشري، وسيادة القانون.

❖ ثانيا، يجب ألا تصبح سياسات العمل عقبة أمام خلق الوظائف، ويجب أيضا أن تتيح الصوت المسموع وتوفر الحماية الاجتماعية للفئات الأشد ضعفاً وحرمانا في المجتمع.

❖ ثالثا، لابد للحكومات أن تحدد الوظائف التي يمكن أن تعود على التنمية بأقصى فائدة في ظل الأوضاع الخاصة بكل بلد، وإزالة أو موازنة المعوقات التي تمنع القطاع الخاص من خلق المزيد من هذه الوظائف.

تحديات الوظائف

ويؤكد مؤلفو التقرير على أن فهم التحدي الخاص بالوظائف في منطقة أو بلد ما يُعتبر أمرا مهما. فالاختلافات في هيكل العمالة فيما بين المناطق وفيما بين الجنسين والفئات العمرية ملفتة للنظر. على سبيل المثال، هناك ستة من بين كل سبعة عاملين في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى يعملون بأجر، في حين هناك أربعة من بين كل خمسة عاملين في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء يشتغلون بالزراعة أو لحساب أنفسهم. ويعمل عدد أكبر بكثير من النساء، مقارنة بالرجال، بدون أجر في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. وفي الوقت نفسه، تزيد احتمالات عمل النساء بأجر في البلدان المتوسطة الدخل، وإن كن يحصلن في الغالب على دخل أقل من الرجال.

أولويات السياسات

وتتباين أولويات السياسات في المجتمعات الزراعية والبلدان التي تشهد نموا عمرانيا سريعا. ومن الضروري في الحالة الأولى زيادة إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة، في حين يتطلب الأمر في الحالة الثانية تحسين مرافق البنية التحتية والاتصالات والإسكان وتخطيط المدن. وللعوامل السكانية أهميتها أيضا. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يدخل 10 ملايين شاب قوة العمل كل عام، لكن في العديد من البلدان متوسطة الدخل تزداد أعمار السكان، وتتناقص الأيدي العاملة في البعض الآخر. ومن الضروري كي تتمكن المجتمعات من التصدي لمشكلة البطالة بين الشباب توفير المهارات الملائمة لاحتياجات سوق العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في إجراءات الدخول إلى الأسواق. لكن ثمة حاجة لرفع سن التقاعد وتوفير مزايا حماية اجتماعية بتكلفة معقولة في المجتمعات التي ترتفع فيها أعداد المسنين.

ويمكن أن يساعد التركيز على السمات الأساسية للفئات المختلفة من البلدان في زيادة توضيح أنواع الوظائف التي يمكنها المساهمة بأكبر قدر في التنمية في كل حالة. ويتيح هذا التركيز تحليل المفاضلات الممكنة بين مستويات المعيشة، والإنتاجية، وتماسك النسيج الاجتماعي في أي سياق معين. كما أنه يعطي أيضاً مؤشرات على العراقيل التي تحول دون توفير الوظائف، وفي نهاية المطاف على أولويات واضعي السياسات عندما يحددوا أكثر القيود أهمية أمام خلق الوظائف، وكيفية تذليلها.

ويجب على واضعي السياسات التصدي لهذه التحديات عن طريق الإجابة عن الأسئلة التالية: هل ينبغي للبلدان أن تجعل إستراتيجياتها الإنمائية تتمحور حول تحقيق النمو أم تركز على إيجاد الوظائف؟ وهل يمكن تشجيع تنظيم مشاريع العمل الحر، ولاسيما فيما بين مشاريع الأعمال الصغرى بالبلدان النامية، أم أن أصحاب مشاريع العمل الحر يولدون بهذه العقلية؟ وهل تمثل زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب شرطاً مسبقا لتعزيز إمكانيات العامل على الحصول على العمل، أم هل يمكن بناء المهارات من خلال العمل نفسه؟ وفي خضم الأزمات والتغيرات الهيكلية، هل ينبغي حماية الوظائف، وليس فقط العاملين؟

تأثير غير مباشر

وترتبط أجندات الوظائف على مستوى البلدان بهجرة الأفراد والوظائف. ولذلك، فمن الممكن أن يمتد التأثير غير المباشر للسياسات الداعمة لإيجاد الوظائف في بلد ما إلى غيره من البلدان، سواء تأثيرها الإيجابي أم السلبي. ويبحث التقرير فيما إذا كان بمقدور آليات التنسيق الدولية، مثل اتفاقيات الهجرة الثنائية تعزيز التأثير الإيجابي وتخفيف التأثير السلبي.

وأضاف راما، «كي نتمكن من وضع الوظائف في بؤرة الاهتمام، نحتاج أيضاً إلى بيانات يمكن التعويل عليها على مستوى البلدان تكون مصنفة حسب معايير محددة، ولا تقتصر تغطيتها على الوظائف الموجودة في المدن أو الاقتصاد الرسمي».

قناتان رئيسيتان

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة البنك الدولي تشجع على خلق الوظائف وتوفير فرص العمل من خلال قناتين رئيستين لها لمساندة البلدان النامية - - هما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية - - بالإضافة إلى المساندة التي تقدمها من خلال مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتأتي هذه المساعدة في شكل خدمات استشارية بشأن السياسات، ودعم لتنمية القطاع الخاص، فضلا عن القروض والبرامج المعززة للتوسع العمراني وتطوير مرافق البنية التحتية والتنمية البشرية (بما في ذلك الحماية الاجتماعية).

تنظمه منظمة الصحة العالمية بالشراكة مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان

منتدى عالمي في (دبي) لمواجهة الزيادة في معدلات وفيات الأمهات والأطفال في إقليم شرق المتوسط

كتب / بشير الحزمي

يعقد في مدينة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبرعاية كريمة من صاحبة السمو الملكي الأميرة هيا بنت الحسين قرينة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، حاكم إمارة دبي اجتماع رفيع المستوى تحت عنوان «إنقاذ حياة الأمهات والأطفال: تسريع وتيرة التقدم المحرز صوب بلوغ المرميين 4 و5 من المرامي الإنمائية للألفية في الإقليم» والذي تنظمه منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار سعيها للحد من وفيات الأمهات والأطفال، ومن منطلق أن صحة الأمهات والأطفال تمثل محور اهتمام المرامي الإنمائية للألفية، ومؤشراً على الصحة والتنمية. وهي موضوع العديد من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وعليها ينصب تركيز هذه القرارات التي أقرتها جميع الدول الأعضاء.

وسيأخذ هذا الاجتماع شكل منتدى عالمي يضم شراكات فريدة لمواجهة الزيادة في معدلات وفيات الأمهات والأطفال في إقليم شرق المتوسط.

وذكرت منظمة الصحة العالمية على موقعها الالكتروني أن إقليم شرق المتوسط إقليم فتيّ، وفيه ما يربو على 40٪ من سكان هم من الأطفال حتى سن الثامنة عشرة (244 مليون طفل). ويُمثِل الأطفال دون سن الخامسة 12٪ من السكان (73 مليون طفل)، بينما تُمثِل النساء في سن الإنجاب 29٪ من سكان الإقليم. وبطبيعة الحال، فإن النساء والأطفال دون سن الخامسة من أكثر المجموعات المستضعفة، ويستهدف المرميان 4 و5 من المرامي الإنمائية للألفية والمؤشرات الخاصة بسائر المرامي الإنمائية الأخرى معالجة المشكلات الصحية لهذه المجموعات لإبراز دورها المهم في التنمية الوطنية.

وتشير التقديرات أن 923000 طفل دون سن الخامسة وحوالي 39000 امرأة في سن الإنجاب يموتون في الإقليم كل عام بسبب أمراض الطفولة الشائعة والمضاعفات المتعلقة بالحمل. وترتفع معدلات الوفيات على وجه الخصوص في المناطق الفقيرة والريفية والتي تعاني من نقص في الخدمات، وفي أوساط الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والحوامل من المراهقات.

ولفتت منظمة الصحة العالمية إلى أنه وفي إطار التحضيرات التي تسبق هذا الاجتماع رفيع المستوى، عقدت حلقة عملية مدتها يومان في 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر 2012، وقد هدفت هذه الحلقة العملية إلى الانتهاء من وضع الخطط البلدانية للتعرف على التدخلات الوطنية الرئيسية. أضافة إلى تبادل المعلومات والخبرات حول السياسات الوطنية القائمة الخاصة بصحة الأمهات والأطفال، واستعراض الخطط في 10 بلدان ذات أولوية من بلدان الإقليم. كما تم إيفاد بعثة خاصة إلى هذه البلدان لاستنهاض العمل صوب الالتزام البلداني والمشاركة الفعالة. وتمثِل هذه البلدان العشرة ما يزيد عن 95٪ من إجمالي وفيات الأطفال دون الخامسة ووفيات الأمهات في الإقليم، ومن ثم فهي بلدان ذات أولوية وفق المرميين 4 و5 من المرامي الإنمائية للألفية. وهذه البلدان هي: أفغانستان، وباكستان، والجمهورية اليمنية، وجنوب السودان، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ومصر، والمغرب.

وذكرت منظمة الصحة العالمية على موقعها الالكتروني أنه على الرغم مما أحرزه بعض البلدان من تقدم ملحوظ في جمع البيانات والاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار، فأن هناك حاجة ملحة في البلدان الأخرى، لاسيما تلك البلدان ذات النُظم الصحية الضعيفة، إلى تحسين قدراتها في جمع المعلومات حول النتائج التي تبرز أثر الاستثمارات في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، فإن الحاجة ماسة إلى الإسراع بوتيرة الجهود المبذولة لتنفيذ تدخلات فعالة بغية بلوغ المرامي الإنمائية للألفية، وتطبيق أنظمة لجمع المعلومات ورصد النتائج.

موضحة أن تلك البلدان قد أعلنت رسمياً التزام حكوماتها بالتناول الجاد لهذه القضايا الجوهرية واضعة نصب أعينها بلوغ الأهداف الواضحة بحلول 2015.

أكد أن النمو السكاني المرتفع يلتهم جزءاً كبيراً من النمو الاقتصادي

تقرير حكومي : القضية السكانية أحد التحديات التنموية الرئيسية في اليمن

صنعاء / لينا عبدالله:

كشف تقرير حكومي أن النمو السكاني المرتفع يلتهم جزءاً كبيراً من النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تراجع مستويات الدخل.

وأضاف التقرير أن الهجرة الداخلية نحو المدن الرئيسية تمثل أحد إفرازات النمو السكاني المرتفع في اليمن، حيث تصل نسبة النمو السكاني في الحضر إلى حوالي 7 ٪ سنوياً مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية وظهور المناطق العشوائية على أطراف المدن الرئيسية التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية والتي تتزايد فيها معدلات الفقر والبطالة، وتوفر بيئة مناسبة لنمو الظواهر الإجرامية وإعمال العنف والإرهاب.

وذكر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن القضية السكانية تبرز كأحد التحديات التنموية الرئيسية في اليمن من أوجه مختلفة ، فمن ناحية يعتبر النمو السكاني في اليمن والبالغ 3 ٪ سنوياً من المعدلات العالية حيث يذهب شطر كبير من النمو لمقابلة الزيادة السكانية وبالتالي تؤثر على فرص زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلى التحسن في المستوى المعيشي للمواطن، فضلاً عن زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد في ظل محدودية وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد وتدهور قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. من ناحية أخرى يساهم التشتت السكاني الواسع (130) ألف قرية ومحلة «مناطق ريفية» و3,642 حارة «مناطق حضرية» في اتساع الطلب على الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها ومحدودية الوصول إلى كل تلك المناطق، كما يحد من فعالية جهود التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

ولفت التقرير إلى أن ثمة بعداً آخر للقضية السكانية يتمثل في التركيب العمري الفتي للسكان حيث يقدر السكان في الفئة العمرية 0 - 24 سنة بنحو 67.2 ٪ من مجموع السكان في العام 2008، وبالتالي ارتفاع معدلات الإعالة الكلية في الاقتصاد وما ينجم عن ذلك من تدن في مستويات الدخول وضعف معدلات الادخار والاستثمار الكلية وينصرف بالتالي إلى ضعف معدلات النمو الاقتصادي.

التعليم وتحديات الزحف السكاني

كفاح داوود

تهتم دول العالم بتنمية مواردها البشرية باعتبار أن السكان هم الغاية من كل عمل أو نشاط ، ويعتبر التعليم هو الوسيلة الأنجح في تحويل الموارد البشرية إلى قوى فاعلة ومنتجة تخدم عملية التنمية الشاملة وبدون التعليم تصبح هذه الموارد عبئاً على المجتمع ومن هذا المنطلق اهتمت اليمن بقطاع التعليم وجعلت منه مرتكزا ومحورا أساسيا للتنمية الشاملة، وبرغم هذا الاهتمام إلا أن قطاع التعليم يواجه تحديا أمام الزحف السكاني المتزايد سنويا إذ يتزايد عدد السكان بمعدل سنوي مرتفع يبلغ 3 ٪ فقد ارتفع عدد سكان اليمن من (15.8 مليون نسمة) عام 1994 إلى أن بلغ عدد السكان (19.7 مليون نسمة) وفقا لأخر تعداد عام 2004م ،كما بلغ ممن هم في سن التعليم أقل من 15 سنة حوالي 45 ٪ أي يشكلون حوالي نصف سكان اليمن وهذا العدد الكبير من السكان يزيد الضغط على الخدمات التعليمية المتاحة مما ينعكس سلبا على نوعية التعليم وجودته وإذا كانت مشكلة التعليم حاصلة اليوم فكيف سيكون مستقبل التعليم في اليمن إذا ما استمرت الخصوبة كما هي عليه حليا 6 مواليد لكل امرأة خلال حياتها الإنجابية 15 - 49سنة . فمن خلال الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان (حول السكان والتنمية وتحديات المستقبل) نستطيع أن نستشرف المستقبل وما يخفيه لنا من تحديات وعلى أساس أن الوضع سيكون مستقراً ولن يكون هناك أي ظروف وتدخلات ستواجه المجتمع خلال الفترة المدروسة حتى عام 2035م. سوف يصل سكان اليمن في عام 2035م إلى حوالي 61 مليون نسمة وهذا النمو السكاني الكبير سوف ينعكس على كل الجوانب الحياتية . ففي قطاع التعليم سيزيد عدد الطلاب للمرحلتين الأساسية والثانوية من 4.3 مليون طالب وطالبة عام 2008م إلى 17.6 مليون طالب وطالبة عام 2035م وهذا المقدار الكبير يحتاج إلى إمكانيات كبيرة من حيث توفير المدرسين أو بناء مدارس أو نفقات تشغيلية أخرى أي أننا بحاجة إلى 582 ألف مدرس ومدرسة للتعليم الأساسي والثانوي وذلك من اجل الحفاظ على نفس المستوى التعليمي الحالي كما ستتحمل الدولة تكاليف تراكمية لإنشاء فصول جديدة ونفقات جارية على التعليم الأساسي والثانوي تصل إلى حوالي 13544 مليار دولار. ووفقاً لهذه المعطيات لا بد من إعادة النظر في سياسات السكان والتعليم لحشد الموارد لمواجهة ذلك الزحف السكاني القادم ومراجعة السياسات السكانية والعمل بجدية لخفض مستوى الخصوبة المرتفع فإذا ما تحسن مستوى الخصوبة سوف توفر الدولة الكثير من الإنفاق الذي يمكن أن يستغل في تحسين نوعية التعليم الكيفي ليواكب التقدم العلمي التقني المبني على منهج علمي وطرق تعليمية حديثة من اجل تحقيق مستقبل مشرق للأجيال القادمة .